

Distr.: General
16 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ١٢٤ من جدول الأعمال
خطة المؤتمرات

توفير الوثائق التي تكفل الأداء السليم للهيئات الحكومية الدولية
تقديم الوثائق على نحو يتمشى مع قاعدة الأسابيع الستة
تنفيذ التوصيات المتعلقة بمجلة وقائع الأمم المتحدة
إعادة تصميم نظام القرص الضوئي
الترجمة الشفوية عن بُعد
توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات
الرئيسية الأخرى
معدلات الشواغر المفرطة في دوائر اللغات ببعض مراكز العمل والقضايا
المتصلة بتعيين موظفي اللغات
استخدام مركزي الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك وأديس أبابا
تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير الأمين العام المتعلقة بتوفير الوثائق التي تكفل الأداء السليم للهيئات الحكومية الدولية (A/56/299)، وتقديم الوثائق على نحو يتمشى مع قاعدة الأسابيع الستة (A/56/300)، وتنفيذ التوصيات المتعلقة بمجلة وقائع الأمم المتحدة (A/56/339)، وإعادة تصميم نظام القرص الضوئي (A/56/120/Rev.1)،

والترجمة الشفوية عن بُعد (A/56/188)، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (A/56/213 و Corr.1)، ومعدلات الشواغر المفرطة في دوائر اللغات ببعض مراكز العمل والقضايا المتصلة بتعيين موظفي اللغات (A/56/277)، واستخدام مركزي الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك وأديس أبابا (A/56/293) وتحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/56/133 و Corr.1). واجتمعت اللجنة الاستشارية في أثناء نظرها في هذه التقارير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات إضافية.

٢ - وفي التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (انظر A/56/7، الفصل الثاني، الفرع ٢)، علقت اللجنة الاستشارية بالتفصيل على كثير من المسائل التي جرت مناقشتها في التقارير المذكورة أعلاه. وفيما يلي بعض التعليقات المحددة الإضافية على عدد من هذه التقارير.

٣ - ففيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن توفير الوثائق التي تكفل الأداء السليم للهيئات الحكومية الدولية (A/56/299) وتقديم الوثائق على نحو يتماشى مع قاعدة الأسابيع الستة (A/56/300)، ترى اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين هاتين المسألتين وإلى الرغبة في تبسيط الوثائق، كان ينبغي دمج هذين التقريرين في تقرير واحد. ومن رأي اللجنة أنه لا يمكن النظر على نحو سليم في مسألة توفير الوثائق للهيئات الحكومية الدولية دون النظر أيضا في الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة.

٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بالابتكار الذي يرد وصفه في الفقرة ٣ من الوثيقة A/56/300، والذي قامت عن طريقه إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بالاستعاضة عن نظام الإدارة الورقي التقليدي المستخدم لتنسيق تقديم الوثائق ببرنامج محوسب من برامج قواعد البيانات، دون تكبد أي تكاليف إضافية. وتشير اللجنة، حسبما هو مبين في الفقرتين ٧ و ٨ من الوثيقة نفسها، إلى أنه من بين ما مجموعه ٤٦٢ وثيقة من وثائق ما قبل الدورة، تم تقديم ٣٦٥ وثيقة، أي ٧٩ في المائة من الوثائق، بعد الموعد النهائي المحدد، وهو ٤ تموز/يوليه. كما تلاحظ اللجنة أن الحواشي التي تعدها الإدارات المصدرة للوثائق وفقا للفقرة ١٠ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٥٥، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المتعلق بأسباب التأخر في تقديم الوثائق، لم ترد إلا فيما لا يزيد عن نصف هذه الوثائق التي تأخر تقديمها. وتشجع اللجنة على مواصلة تطوير هذا النظام كما تحث الإدارات التي تعد الوثائق على الامتثال لقرار الجمعية ٢٢٢/٥٥.

٥ - وحسب المبين في الفقرتين ٤ و ٥ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمجلة وقائع الأمم المتحدة (A/56/339)، اضطرت إدارة شؤون الإعلام في عام ١٩٩٦، بسبب الأزمة المالية التي كانت تواجهها المنظمة إلى تعليق الطبوعات الأسبانية والروسية والصينية والعربية لمجلة الوقائع. وفي سياق النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، قررت الجمعية العامة إصدار مجلة الوقائع أربع مرات سنوياً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة (القرار ٥٢/٢٢٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، المرفق الثاني، الفقرة ٤٥).

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، حسب المبين في الفقرتين ٦ و ٧ من التقرير، أن إدارة شؤون الإعلام، امتثالاً منها لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠، بدأت مشروعاً لإصدار طبعة تجريبية من مجلة وقائع الأمم المتحدة بالأسبانية والروسية والصينية والعربية، لكي تقيّم تكاليف وجدوى استئناف نشر المجلة بصفة منتظمة بهذه اللغات. واتضح من الخبرة المكتسبة من هذا المشروع التجريبي أنه كان يلزم وقت طويل للقيام، عن طريق أحد المتعهدين الخارجيين، بتنضيد الطبعة وتصحيح أخطاءها المطبعية وتصميمها، وأن الطبعة بالتالي ستفقد قيمتها. ومن ثم، أوقف هذا المشروع واستمر إصدار المجلة باللغتين الانكليزية والفرنسية فقط. وقد ورد للجنة، بناء على طلبها، معلومات إضافية تتعلق بتكاليف نشر مجلة الوقائع في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، التي بلغ مجموعها ٧٤٧ ١٨٠ دولاراً.

٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن العلاقة ليست واضحة بين النتائج التي انتهى إليها المشروع التجريبي والاستنتاج الوارد في الفقرة ٧ من التقرير، الذي ينص على أن إصدار مجلة الوقائع بجميع اللغات الرسمية سيحتاج إلى "أساس مالي مستقر" من أجل ضمان "التكافؤ" بين جميع الطباعات من حيث النوعية وحسن التوقيت. وتشير اللجنة، حسب المبين في الفقرة ٧، إلى أن الاحتياجات من الموارد البالغة ١,٣ مليون دولار قد أُدرجت في الميزانية البرنامجية المقترحة للإدارة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ من أجل إصدار المجلة ٤ مرات سنوياً بجميع اللغات الرسمية الست. وفي ظل هذه الظروف، توصي اللجنة بناء على المعلومات التي وردتها من الأمانة العامة بأن تجري الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة تقييماً نقدياً لجدوى مجلة الوقائع بصفة عامة، بما في ذلك تحليل الطلب على المجلة بمختلف اللغات، ومزايا توزيعها بشكل إلكتروني مباشر، وأسلوب نشرها وطبعها.

٨ - وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالتقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة تصميم نظام القرص الضوئي، على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام (A/56/120/Rev.1). ويستخدم هذا النظام الجديد، الذي سيعتمد تماماً على الشبكة العالمية، برامج يشجع استخدامها في هذا

المجال، وسيتمكن للمستخدمين الوصول إليه من أي مكان في العالم باستخدام متصفح عادي للشبكة العالمية يعمل على حاسوب شخصي. وهذا على العكس من النظام القديم الذي كان يتطلب من المستخدم في أغلب الأحيان أن يوفر على حاسوبه الشخصي برامجيات تحتاج إلى الخدمة ومملوكة ملكية خاصة، إلى جانب وصلة مباشرة بين حاسوبه الشخصي وبين النظام. ورغم أنه كان من الممكن أيضا الوصول إلى النظام القديم عن طريق شبكة الإنترنت، فإن الخصائص الوظيفية للنظام في ذلك النمط من أنماط الدخول إلى الشبكة كانت محدودة إلى درجة ما في عدد من المكاتب الخارجية.

٩ - ومن مزايا هذا النظام الجديد أنه يمكن لموظفي الأمم المتحدة تشغيله وصيانته، وبالتالي يمكن لهم إدخال تحسينات وتعديلات عليه بسرعة ويسر. وفضلا عن ذلك، فمن الممكن زيادة سعة تخزينه للبيانات بمجرد إضافة المزيد من الأقراص، كما يمكن توسيع دائرة مستعمليه بإضافة المزيد من رقائق الذاكرة ووحدات المعالجة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المرحلة الأولى من إعادة التصميم، التي تشمل ترحيل النظام القديم إلى البيئة الجديدة، قد اكتملت في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأفيدت اللجنة بأن المرحلة الثانية التي تتطلب توفير قدرة كاملة على العمل بعدة لغات (أي القدرة على استخدام وظيفتي الدخول إلى النظام والبحث في الوثائق باستخدام أي من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة) سوف تكتمل بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١٠ - وأفيدت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه يجري وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ واو، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، توفير إمكانية الوصول إلى نظام القرص الضوئي دون مقابل للبعثات الدائمة وبعثات المراقبة وغيرها من المكاتب الحكومية التابعة للدول الأعضاء، عن طريق مفاتيح للدخول بحد أقصى قدره ١٠ مفاتيح لكل دولة عضو، كما يجري توفير هذه إمكانية لموظفي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام متاح أمام المستخدمين من عامة الجمهور باشتراك سنوي قدره ٢٥٠ دولارا للمستخدم (ولكن تمنح تخفيضات للمنظمات التي لا تستهدف الربح). وأفيدت اللجنة أنه يوجد حاليا نحو ٨٠٠٠ مستعمل مسجل، منهم ٨٤ في المائة من الموظفين، و ١٤ في المائة من الدول الأعضاء، و ٢ في المائة من المشتركين برسوم.

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، حسب المبين في الفقرة ٢٧ من التقرير، أنه اعتبارا من ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، تمت زيادة الحد الأقصى لعدد المستخدمين بالنسبة لكل دولة عضو من ١٠ مستعملين لكل منها إلى ٢٠ مستعملا. كما أفيدت اللجنة بأن القيود

المفروضة على عدد المستعملين سيجري تخفيفها تدريجياً، ومن المتوقع أن تزال تماماً في غضون سنة واحدة.

١٢ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في إعادة تصميم نظام القرص الضوئي، وتشجع الأمانة العامة على مواصلة العمل من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى النظام، مجاناً ودون قيود، أمام جميع المنظمات غير الحكومية المعتمدة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى الفقرة سابعا - ١٩ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7). إذ ينبغي الإعلان على أوسع نطاق ممكن في مقر الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية ومراكز الأمم المتحدة الإعلامية عن توافر هذا النظام.

١٣ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الترجمة عن بُعد (A/56/188)، تؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أنها تشجع على مواصلة استكشاف إمكانية التوسع في الترجمة الشفوية عن بُعد، إذ ترى اللجنة أن هذا النظام ينطوي على إمكانيات هائلة (انظر A/56/7، الفقرة أولاً - ٥٤). وتستنتج اللجنة بناءً على المعلومات التي قدمت إليها أن التغلب على المشاكل الفنية المتصلة بالترجمة عن بُعد أمر ممكن. ومن ثم، تحث اللجنة الأمانة العامة على تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى حلول لهذه المشاكل، وكذلك للمسائل المتصلة بظروف عمل المترجمين الشفويين. كما تطلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريراً مرحلياً عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، في سياق التقرير المطلوب في الفقرة ١٦ أدناه.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام عن معدلات الشواغر المفرطة في دوائر اللغات ببعض مراكز العمل والقضايا المتصلة بتعيين موظفي اللغات (A/56/277) أنه قد ثبت عدم إمكان تنفيذ نظام تقديم حوافز غير نقدية على تنقل موظفي اللغات الذي كان متوخى استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ومن أسباب ذلك ضرورة معاملة موظفي اللغات وغيرهم من الموظفين على نحو موحد، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القواعد المعمول بها لتنظيم التنسيب والترقية. بيد أن اللجنة قد أفيدت بناءً على استفسارها بوجود عدد من الحوافز التي أحرزت قدراً من التقدم، ومنها: (أ) نقل وترقية الموظفين الذين، رغم استحقاقهم الكامل للترقية، كانوا سيضطرون إلى الانتظار لفترات أطول للحصول على هذه الترقية إذا بقوا في مركز عملهم الأصلي؛ (ب) الانتداب لمدة سنة أو سنتين إلى مركز عمل خارجي مع ضمان إعادة الاستيعاب في مركز العمل الأصلي؛ (ج) منح أولوية في قوائم الامتحانات الجديدة لمراكز العمل التي تعاني من ارتفاع معدلات الشغور.

١٥ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء اتجاه حصيلة امتحانات اللغات في السنوات القليلة الماضية إلى الانخفاض، وهو الأمر الذي جرت مناقشته في الفقرات من ٢٠ إلى ٢٨ من التقرير. وتحيط اللجنة علما بالأسباب المحتملة لهذا الانخفاض المبينة في التقرير. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أيضا، حسب المشار إليه في الفقرة ٣٧، أن الأخذ في عام ١٩٩٩ بنظام الامتحانات المشتركة التي تعقد لتعيين محررين ومترجمين تحريريين ومدوني محاضر لم تكن نتائجه جيدة، ومن ثم، فقد أوقف العمل بهذا النظام، وفُضِّل بدلا من ذلك إجراء امتحانات للمهام الثلاث سويا تسفر عن ثلاث قوائم مستقلة بالمرشحين الناجحين.

١٦ - وترحب اللجنة الاستشارية بالخطط المبينة في الفقرات من ٢٩ إلى ٣٦ من التقرير والرامية إلى إعادة تنفيذ برامج التدريب في دوائر اللغات لمعالجة المصاعب المتصلة بالتوظيف. وفيما يتعلق بالترجمة الشفوية سوف يستلزم ذلك إعادة تنفيذ برنامج لتدريب المرشحين الذين كانت درجاتهم الإجمالية في الامتحانات التنافسية للترجمة الشفوية أدنى من درجة النجاح، ولكنها مرتفعة بقدر يكفي لتبرير اختيارهم لفترة من التدريب الداخلي المكثف استعدادا للامتحان التنافسي التالي. وستستغرق فترة التدريب عادة ثلاثة أشهر يمكن تمديدها لمدة ثلاثة أشهر إضافية. وتلاحظ اللجنة، حسب المشار إليه في الفقرة ٣٤، أن الأنشطة التدريبية لفترة السنتين الحالية سوف تنفذ في إطار المستوى المعتمد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وسوف تُبين أية احتياجات إضافية في سياق التقرير الثاني لأداء الميزانية البرنامجية. وأفيدت اللجنة عند استفسارها بأن مستوى الموارد المطلوبة لأغراض البرنامج التدريبي للفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢ لن تتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ دولار. وتوصي اللجنة بالموافقة على مبادرة تدريب المترجمين الشفويين لفترة مبدئية مدتها سنة واحدة، رهنا بتزويد الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين بمعلومات عن نتائج أنشطة التدريب ومدى استمرار الحاجة إلى هذا البرنامج والترتيبات المالية المتصلة بذلك.

١٧ - وترحب اللجنة الاستشارية أيضا بتدريب المترجمين التحريريين أثناء العمل، وهو ما تم بالفعل الأخذ به بالنسبة للمرشحين الواعدين الذين تم حصرهم من خلال الامتحان الخاص بالمترجمين التعاقديين. فالمرشحين الذين يبدون إمكانات طيبة، ولكن ليس لديهم قدر من المهارة يكفي لإدراجهم في قائمة المترجمين التحريريين التعاقديين، يجري بموجب هذا الترتيب تعيينهم كمترجمين مستقلين مبتدئين لفترات قصيرة يتلقون خلالها، أثناء قيامهم بعمل الترجمة العادي تحت إشراف دقيق، تدريباً مكثفاً أثناء العمل بهدف زيادة فرص نجاحهم عند دخول الامتحانات التنافسية المقبلة. وتلاحظ اللجنة، حسب المبين في

الفقرة ٣٦ من التقرير، أن هذا الترتيب لا ينطوي إلا على أقل قدر ممكن من التكلفة نظرا لإنتاجية المتدربين في أثناء فترة تدريبهم، كما أن النتائج التي حققها كانت مشجعة.

١٨ - وفي مسألة تتصل بهذا الموضوع، وجهت اللجنة الانتباه إلى ضرورة ضمان فعالية التكلفة في ترتيبات الترجمة التعاقدية. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة تزويد اللجنة الخامسة بمعلومات عن مقارنة تكاليف الترجمة التجارية وتلك الناجمة عن الترتيبات المتبعة حاليا في مجال الترجمة التعاقدية في الأمم المتحدة. وينبغي أيضا تقديم معلومات عن تجربة الدول الأعضاء في هذا الميدان، كما يجب التصدي لمسألة ضمان مراقبة النوعية.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها الواردة في الفقرتين أولا - ٤٩ وأولا - ٥٥ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7) فيما يتعلق بالترجمة عن بعد. وتؤكد اللجنة من جديد هذه التوصية التي تدعو الأمين العام إلى النظر في اتباع نهج على مستوى المنظومة بأسرها يكفل أكفاً استخدام للترجمة التحريرية عن بعد، بهدف تعزيز القدرات، كما تؤكد رأيها القائل بضرورة توظيف المزيد من الاستثمارات في هذه التكنولوجيا وتحليل الآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بتوزيع الموظفين، مع مراعاة ضرورة كفاءة هياكل الدعم المناسبة في مراكز العمل وتوافر القدرة على مراقبة الأداء، ومن ثم، ضمان الاتساق في مراقبة النوعية.